

ويجب المنع وما يحتاج الى كسر لا يقسم الا
بالراضي والحد القاسم لا يردم الا بالراضي
سئل هل للقاضي تزويج الصغار **اجاب**
ان كتب في تقليده انه له تزويج الصغار صح ولا
فلا **سئل** عن البائع هل له حبس المشتري على الثمن
وان كان المبيع في يديه **اجاب** نعم له حبسه
على الثمن وان كان المبيع في يده **سئل** عن شخص
ادعي على اخر مال فادعي انه اقبضه المال وان
له بيينة تشهد له بذلك وهي مشعذرة هل
يجهل على احضارها **اجاب** اذا اقر بالمال
وادعي الا يفتان لم يقم بيينة بذلك في الحال
والداعي يدفع المال واذا اقام بيينة بعد ذلك
يرد اليه ما اخذ منه لان الذي ادعاه المدعي
يثبت باقراره وما ادعاه من الايقاع يثبت ولا يجوز
الثابت بمجرد دعواه الا يفتان **سئل** عن شخص اشترى
من اخر جميع ما يملكه من نقد وضياع وغير ذلك
فهل يصح ذلك **اجاب** ان علم المشتري
جميع ما يملكه البائع صح المبيع ولا يضر جهل البائع
بمقداره **سئل** عن المودع او العامل اذا شهد
عليه

عليه عند الموت انه رد المال الي مالكه او انه
تلف في يده هل يبر الوارثة ام لا **اجاب** اذا
مات من عنده مال الوديعة او فراض او غير ذلك
ما هو امانته وكان القول قوله في رده على مالكه
او تلفه او خسر منه فطوبى ورثته بذلك
فادعوان مورث ادعي قبل موته انه رده على موكله
او انه تلف منه واقام بيينة على انه قال ذلك في
حياته تقبل بيينتهم وكذلك اذا اقام بيينة ان حين
موته كان المال للذكي فاما وان مورث قال هذا
المال فلان عندي وديعة او فراض او قبضت
فلان بطريق الوكالة او الوالدة لذوقه اليه فاقم
اليه ولكنه ضاع بعد ذلك من عنده فلا ضمان عليه
ولا في تركته **سئل** عن رجل اشترى سبأ وافر برئيه
عنه الشهود ثم بعد قبضه ادعي انه لم يكن له
ولا رده **اجاب** اذا ادعي المشتري بعد اقراره
برئيه المبيع ورويته عيوبه انبي اقره بذلك
بعد الروية والمعروفة وكان لم يكن راي المبيع
وكذلك البائع حلفا بالبائع لان اقراره به بذلك
بعد الروية والمعروفة به فان خلف لم يفتن الي